كلمـــــة فخامة رئيس
الجمهورية اللبنانية
العمـــــاد إميل لحود

القمة العالمية لتمع المعلومات - جنيف 2003

السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات

حضرة الامين العام للامم المتحدة

السيدات والسادة

يشكل ظهور مجتمع المعلومات الذي نخصص له هذه القمـــة، حدثاً مفصلياً يستدعي منا الاحاطـــة بأبعاده التاريخيـــة، لتبين انعكاساته، واستقصاء نتائجـــه وتأثيراتـــه0

يعتبر هذا المجتمع الحلقة الثالثـــة في مسيرة التطور الانساني التي انطلقت منذ حوالى عشرة آلاف سنة من سهول الشرق الاوسط المحاطـــة بالانهار0 في هذه السهول، بدلت الثورة الزراعية نمط العيش البشري بجعلها الانسان الصياد مزارعاً0 وشكل هذا التحول نقطـــة الانطلاق للحضارة البشرية0

لكن ارساء الاقتصاد الريفي الذي يترجمـــه شعار " بعرق جبينك تأكل قوتك"، تلازم على المستوى السياسي، مع نظام امبراطوري واقطاعي ساده تطبيق مفاهيم الرق والعبودية، وانتشر في القسم الاكبر من عالم ذلك الزمن، حتى قيام الثورة الصناعيـــة.

وبحلول الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر بقدرتها على التحكم بمصادر الطاقة الجديدة والسيطرة عليها، شهد مفهوم العمل الانساني تحولاً جذرياً، نتيجـــة دخول الآلـــة0 فلم يعد هذا العمل لعنـــة، كما لم يعد مرادفاً للارهاق الجسدي. عندها، عرفت البشريـــة للمرة الاولى في تاريخها، معنى الوفرة، وادركت في الوقت عينه مفهوم الحرية0

هذه هي مسيرة الامم الصناعية التي انبثقت من انقاض امبراطوريات زائلة0 فتمرست على الديمقراطيـــة التي ازدادت صلابـــة بفعل تصويب الظلم الملازم للمغالاة الليبرالية، وبعدما ارست المشاركـــة- الديمقراطيـــة نظاماً رأسمالياً ذا ابعاد انسانيـــة0

ارتكز هذا النظام على تقاسم اكثر انصافاً للعيش الرغيد في مجتمعات الدول الصناعية، لكنه بقي حكراً على هذه المجتمعات دون سواها، فيما تم اقصاء باقي انحاء العالم0

ونحن لا نذهب كما يفعل البعض الى حد القول بوجود ارتباط سببي بين غنى قسم من العالم وفقر القسم الآخر، وبأن تطور دول الشمال هو نتيجة استغلالها تاريخيا لدول الجنوب، لكن ما يهمنا تبيانه هو ان دول الجنوب حرمت لفترة طويلة من فوائد الثورة الصناعية0

ومما لا شك فيه، ان التقنيات الحديثة في عالم المعلوماتية قد حررت النشاط الاقتصادي من أي ارتباط مادي او مناطقي0 وهي تفتح اليوم آفاقاً واعدة لمستقبل افضل للشعوب التي تعاني من حال الحرمان والفقر.

لكن هوة عميقة مازالت تفصل بين عالم الميسورين وعالم آخر يضم نحو مليار نسمة يعيشون بميزانية تقل عن دولار واحد في اليوم، ويشربون مياها غير صالحة، وليس بمقدورهم التمتع بامكانية استخدام وسائل الاتصال الحديثة0

ان تقنيات الانتاج والاتصال الرقمية محايدة بطبيعتها0 فهي بمقدورها ان تحرر المناطق التي تعيش على هامش التطور من تخلفها0 كما بامكانها مضاعفة تقدم الدول الاكثر قوة وتطوراً، فتزيد في يأس من غرق في اشد حالات الحرمان0

هذا الواقع، يؤكد لنا ان العولمة اذا ما تركت لتحكم قواعد السوق، فهي ستنتج مزيدا من التفاوت الذي يؤدي بدوره الى تعميق الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية اكثر فأكثر0 اما على المستوى الثقافي، فهي تغدو مرادفاً لسيادة الاحادية، مما يسرع القضاء على الثقافات الاخرى التي يشكل تنوعها مصدر غنى للعالم.

بالامس، عمدت الدول القومية الى احداث اصلاحات اقتصادية واجتماعية بهدف كبح جنوح الليبرالية0 ولجأت لذلك الى التوفيق بين المبادرة الخاصة والتوجه الديمقراطي للمجتمع0 وتحقق هذا التناغم تحت رايـــة الدولة، لانه حصل في سياق تاريخي توحدت فيه المساحـــة الاقتصادية مع المساحة السياسية.

الا ان هذه المرحلة قد انحسرت الى حد بعيد0 واذا كانت السيطرة على قوانين السوق بهدف جعلها اكثر انسانية ممكنة في السابق على المستوى الوطني البحت، فذلك مرده الى وجود سلطـــة سياسية قادرة على تحقيق هذا الهدف0 في حين ان تقنيات المعلومات في اطار العولمة المعاصرة، تجعل وجود مثل هذه السلطـــة غير مؤكد، من دون ان تتمكن أي قوة، مهما بلغت عظمتها، من الحلول محلها بصورة احاديـــة.

ان رفض مبدأ الاحادية هذا، يشكل احد الثوابت السياسية لبلدي لبنان، كما هو الامر بالنسبة الى جامعة الدول العربية التي هو احد مؤسسيها0 ان رفضنا هذا يمليه علينا ارتباطنا بمنظمـــة الامم المتحدة، التي اود تهنئة امينها العام السيد كوفي انان على تنظيمه هذه القمـــة0

وفي الاطار عينه، نحن على انسجام تام مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية التي يعود لي شرف ترؤسها حالياً0 وانني اغتنم هذه الفرصة لاحيي امينها العام الرئيس عبده ضيوف0 كما اود هنا التذكير بمقررات المؤتمر الوزاري للفرانكوفونية حول مجتمع المعلومات الذي انعقد في ايلول الماضي في الرباط0 ان هذه المقررات قد ارتكزت على مفهوم تعددية المعلومات، مؤكدة ضرورة التنوع الثقافي واللغوي0 وهي تشكل في ذاتها مساهمـــة قيمـــة في اعمال قمتنا.

سيداتي، سادتي،

يتميز الشعب اللبناني بمستوى تربوي عال وباتقانه العديد من اللغات بفضل موقع وطننا الجغرافي، وكذلك نتيجـــة ارتكاز بنية اقتصادنا على الخدمات والتبادل0 لذلك، فان شعبنا مهيء بشكل طبيعي لممارسة مهن المعلومات ومتطلباتها0 كما وان

العديد من مؤسساتنا تكرس نفسها لهذا الميدان، فيما البعض منها ينحو باتجاه شراكة عمل مع مجموعات عالمية ضخمة0 ويساهم نشاط هذه المؤسسات في احياء قطاعات واسعة مثل المصارف والتأمين والتجارة والسياحة والنقل والاتصال، وهي تتميز، ومنذ فترة طويلة بحيوية وفاعلية0

من جهتها، فان الدولة اللبنانية، وانطلاقا من قناعتها بضرورة مواكبة القطاع العام للقطاع الخاص، قد اطلقت عملية اصلاح اداري يشكل ادخال المعلوماتية فيه حجر الزاوية، كون هذا القطاع شرطاً لازما للحكم الصالح كما للحداثة0

لكن أي حكم صالح واي حداثة لا يمكن ارساؤهما بمعزل عن السلام الذي حرم منه، ويا للاسف، كل من لبنان ودول المنطقة لعقود خلت0

ان مبادىء هذا السلام التي تم التذكير بها في القمة العربية المنعقدة في بيروت في آذار 2002، في ما خص الصراع العربي- الاسرائيلي، واضحة، وهي تقضي : بالانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي المحتلة حتى حدود 4 حزيران 1967، بالاضافة الى المناطق التي ما تزال محتلة في جنوب لبنان0 كما تقضي بقبول اسرائيل قيام دولة فلسطينية تتمتع بالسيادة والاستقلال على الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ 4 حزيران 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة، على ان تكون القدس عاصمتها طبقا لقرار مجلس الامن رقم 1397. وتقضي هذه المبادىء ايضا بضرورة اعتماد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار 194 الصادر عن الامم المتحدة، ورفض توطينهم في الدول المضيفة0

وانني اشدد مصرّا على رفض توطين الفلسطينيين في لبنان0 ان هكذا توطين يشكل انتهاكا فاضحا لاحكام القانون الدولي، لا بل انه يعني تنازلا من قبل الفلسطينيين عن وطنهم، كما يؤدي الى تصفية أي امل بسلام دائم في الشرق الاوسط0 ومن دون أي ريب، فأن مسألة التوطين تسهم باحداث زعزعة خطيرة في التوازن الاقتصادي والديمغرافي الدقيق لبلدي0 وهي على أي حال، تناقض مبادىء دستورنا وفق

التعديلات التي ادخلتها عليه اتفاقية الطائف الموقعـــة في العام 1989 بموافقة الامم المتحدة والدول الكبرى، وتحديدا الولايات المتحدة الاميركية.

وفي ما يتعلق بالازمـــة العراقية، فان الاحداث تثبت، بشكل بديهي قاطع، انه ليس بالامكان ايجاد حل لها الا باعادة السيادة الى هذا البلد في اطار القانون الدولي، ومن خلال احياء دور الامم المتحدة وتثبيت صلاحياتها0

سيداتي، سادتي

ان مفاهيم الديمقراطيـــة والحكم الصالح والحداثة ليست بسلع قابلة للاستيراد، وكم بالحري فرضها، من الخارج. انها مفاهيم يفترض ان تكون ثمرة الارادة الحرة للشعوب المتحررة من الخوف والحرب والاحتلال.

واني اشكركم.